الاستثمارات العامة الزراعية في العراق واتجاهاتها المستقبلية

سعد عبد الله مصطفى عبد الحسين نوري الحكيم

الملخص

اهتمت السياسة الزراعية في العراق بالتنمية وسعت الى نهوض القطاع الزراعي نحو زيادة الانتاج وتحسينه، وكان للاستثمارات الزراعية العامة عمل مهم في تنفيذ هذه السياسات، فازدادت المبالغ المالية السنوية المخصصة للقطاع الزراعي من 35 مليار دينار عام 2005 الى 110 مليار دينار لسنة 2009، بنمو مقداره 314%. وان دور الحكومة العراقية كان ايجابياً في دعم هذه الاستثمارات، ومن خلال تبني مبادرة زراعية منذ عام 2008 خصص لها 377 مليار دينار. وان الاتجاهات العامة للاستثمارات الزراعية تتركز بالانشطة النباتي، الحيواني، المكننة ومشاريع الري بالدرجة الاولى، اضافة الى منح القروض. ساهمت هذه الاستثمارات في دعم الانتاج الزراعي نسبياً والبنى الارتكازية، ويتطلب تركيز الاهتمام مستقبلاً بالانتاج الزراعي الفعلي.

مقدمة

اهتم العراق بمسألة الامن الغذائي ووضعها في المكانة الأولى في مقدمة سلم الاوليات، واصبح تحقيق اعلى درجات الاكتفاء الذاتي هو هدف السياسة الزراعية العامة، حيث اتجه الى مضاعفة الانتاج الزراعي الوطني عن طريق التوجه نحو عوامل الانتاج وتنشيطها والاخذ بها، كما سعى الى تطوير اساليب انتاج المستلزمات الزراعية محلياً واللجوء الى الخارج في حالة تعذر توفرها في الداخل (9). فعلى المدى القصير كان اهتمام الفلاحين والمزراعين ينصب على حجم الانتاج على حساب التركيز على جانب الانتاجية والغلة لوحدة المساحة المزروعة، وترتب على هذا الاتجاه اغفال القيام بالاستثمارات اللازمة لخدمة هذا التوجه. لقد اثرت كافة هذه السلوكيات قصيرة الامد في درجة وكفاءة استغلال الموارد الزراعية المتاحة (2). كما عانى هذا القطاع من صعوبات كبيرة منذ تسعينيات القرن الماضي أدت الى تدهوره أسوة بباقي القطاعات الاقتصادية الاخرى. من هنا جاء تأكيد السياسة الزراعية على اهمية مواصلة النهوض بهذا القطاع الحيوي ودعمه في المجالات كافة بالاعتماد على الامكانات المتاحة واحداث الترابط بين تكوين رأس المال وتعبئة الادخارات وبين توجيه الاستثمار الحقيقي المنتج، اعطاء المفهوم التدفقي للسياسة الزراعية اللاحقة، وجاء الدعم من خلال تخصيص مبالغ مالية متزايدة لاستغلالها واستثمارها في المشاريع المختلفة باتجاه نمو ونهوض هذا القطاع.

وبالرغم من تزايد المبالغ المخصصة للاستثمارات الزراعية العامة في العراق وازدياد نسب الانجاز المادي لهذه الاستثمارات الا انها لا تكفي لاجراء التطوير الشامل المنشود لنهوض هذا القطاع وتحقيق اهداف السياسة الزراعية العامة.

يهدف البحث الى استعراض شامل للمبالغ المخصصة للقطاع الزراعي واظهار مبالغ أنشطة الاستثمارات الزراعية العامة ونسب الانجازات، واتجاهات الاستثمارات فيها، اضافة الى بيان التوجهات العامة للخطط المستقبلية من 2011-2014 لاحداث التطور ورفع نسب الاكتفاء الذاتي وتم الاعتماد على التحليل الوصفي للبيانات والمعلومات بطريقة استقرائية في استعراضها واعتماد المنهج الاستنباطي في تحليل أثر الاتجاهات العامة في الاستثمارات الزراعية.

وزارة الزراعة، بغداد، العراق.

المواد وطرائق البحث

مفهوم الاستثمار والاستثمار الزراعي

الاستثمار في اللغة

يقول العرب أثمر الشجر ثمراً، أي طلع ثمره. ويقال استثمر الشيء، أي جعله يثمر وينمو. وثمر الرجل ماله، أي كثره (4). وبهذا المعنى جاء في القرآن الكريم في سورة الكهف/ 34 ((وكان له ثمر فقال لصاحبه وهو يحاوره انا اكثر منك مالاً واعز نفراً)). فالاستثمار هو طلب للثمر، واستثمار المال يقصد طلب الثمر من أصل المال ، كطلب الثمر من اصل الشجرة، والغاية تحقيق الربح. فالاستثمار اصلاً هو وسيلة للحصول على الربح (6).

الاستثمار في التاريخ

الاستثمار قديم قدم الانسان نفسه، حيث كان الملوك يريدون الثروة فشنوا الحروب. النبلاء في اوربا يريدون الارض فشنوا الغزو. فالدول تريد الثروات والاسواق فكان الاستعمار (7). ويشير تاريخنا العربي في الاستثمار، نأخذ ماذكر بصدد قافلة قريش العائدة من الشام، وكان اميرها ابو سفيان، اثارت معركة بدر، حيث كان راسمال القافلة مختلطاً، ساهم فيه كل متمكن من اهل مكة، بمعنى ان تمويل القوافل كان جماعياً، وهذا يدلل على نمو الوعي الاستثماري لدى عامة سكان الجزيرة العربية وخاصة مكة.

الاستثمار في الاقتصاد

عرض فلاسفة الاقتصاد ومذاهبه مفهوم الاستثمار مع التطور التاريخي للنشاط الاقتصادي واهم الافكار هي:

المذهب الماركنتلي (التجاري)

أكد اتباع هذا المذهب على أهم الثروات المعروفة (الذهب والفضة)، ونادوا بزيادة الصادرات وتقليل الواردات. ولما كانت الثروات محدودة ، اتجهت الدول الاوربية للاستعمار. والمشكلة الاقتصادية تكمن في هبوط الحافز على الاستثمار رغم ارتفاع الميل الحدي للادخار (3).

المذهب الطبيعي

ينادي اتباع هذا المذهب بأن الحرية الاقتصادية هي اساس الرفاه، وان الزراعة هي المصدر الوحيد للثروة. ومفهوم الاستثمار هو الانتاج ومصدره الحقيقي الارض، لانها تعد تقدماً ناتجاً صافياً، وان الصناعة والتجارة هي نشاطات تحويلية للانتاج في الشكل والملكية (1).

المذهب الكلاسيكي (التقليدي)

تبلور مفهوم الاستثمار بشكل اكثر وضوحاً في هذا المذهب، حيث ذكر آدم سمث في كتابه الشهير (ثروة الامم، 1776) بأن عناصر الانتاج هي الارض والعمل ورأس المال، وان مصدر الثروة هي في الأنشطة (زراعة، صناعة، تجارة). وبين ان الاستثمار هو ما يستخدم من ثروة البلد من الادوات والموارد اللازمة للانتاج، وفرق المذهب الكلاسيكي يبين مفهوم عوائد الاستثمار وبين الفائدة التي يحصل عليها الرأسمالي جراء اقراضه المال للغير (5).

المفهوم الحديث الاستثمار

مفهوم الاستثمار، بأنه الكمية المضافة الى قيمة التجهيزات نتيجة نشاط المدة الانتاجية، وهو مساوي للجزء غير مستهلك من الدخل. فالاستثمار هو الادخار من الدخل القابل للتصرف، وهو عملية تكوين او اضافة رؤوس اموال جديدة على افتراض ان زيادة راس المال القديم يساوي دائماً ادخار اصحاب الدخول (10).

المذهب الاشتراكي

تمثل بما طرحه كارل ماركس في الجزء الاول من كتابه الشهير (رأس المال)، حيث ذكر ان العمل هو الذي يخلق فائض القيمة ويؤدي الى التراكم الرأسمالي الذي يسمح باعادة الانتاج.

المذهب الاسلامي

يتمثل المذهب بالمصادر الفكرية للقرآن الكريم، السنة النبوية، الاجماع والرأي والعقل، فمنهم من يذهب للقياس، واقر الاسلام الانتفاع بالارض وانه مستخلف. ويبين الفكر الاقتصادي الاسلامي عناصر الانتاج اثنان هما (العمل، رأس المال) ويقسم الربح في حالة الشراكة بينهما ويسمى عقود المضاربة. وفي حالة الخسارة يتحمل رأس المال الخسارة فقط دون العمل. ودعى الاسلام الى احياء الارض الموت، وشجع الاستثمار بالعمل بقوله تعالى ((وان ليس للانسان الا ماسعى)).

الاستثمار في الادارة والمال

يقصد الاستثمار هنا، المحافظة على المال وتنميته بما يعوض المستثمر عن الانتظار والمخاطر والتضخم، هو تحقيق عائد (ربح)، تترجم هذه العملية بفعل الاستثمار، أي في مشروع اقتصادي معين (تأسيس شركة مساهمة مثلاً)، او في عمل معين (انتاج، تسويق، خدمات). ولهذه العملية بطبيعة الحال فاعل، والفاعل هنا هو المستثمر كشخص (طبيعي او معنوي) (8).

الاستثمار في الزراعة

هو تكوين راس المال العيني الزراعي الجديد، الذي يتمثل في زيادة الطاقة الانتاجية، وزيادة صافية في راس المال الحقيقي. وتكون عناصره من الموجودات والمتمثلة بالارض، المباني، الالات، المكائن، التجهيزات، وسائل النقل ... الخ. وبمعنى اوسع هو عمليات توظيف الاموال بالموجودات والممتلكات والحقوق واشياء اخرى ذات قيمة التي لها مردود مثمر، ويمكن تمييزها فنياً وتجارياً واقتصادياً عن باقي الاستثمارات. فمفهوم الاستثمار الزراعي للمشروع يتضمن فعاليات اوسع من المفاهيم التي ذكرت بانه النشاطات المعقدة المترابطة التي تتضمن استعمال الموارد للحصول على المنافع، أي انها عملية استثمارية تقوم الجهة المسؤولة بصرف موارد مالية، تتوقع منها عوائد ومنافع على مدة طويلة نسبياً من الزمن (11).

انماط الاستثمار

تتعدد انماط الاستثمار تبعا للغرض يستخدم النمط الحقيقي اصطلاح رأس المال الفني الدال على مجموع الالات والادوات والمستلزمات المستخدمة في الانتاج، فيأخذ هذا النمط ثلاثة اشكال، منها استثمارات التوسع، استثمارات الاستبدال واستثمارات التجديد.

اما النمط المالي فيتمثل يتمثل بشراء الموجودات المالية كالاسهم والسندات، كما يعرف بالمعيار القانوني، لان عملية انتقال ملكية الحقوق او الموجودات لايتبعها زيادة في راس المال الحقيقي لانها لاتضيف قيمة حقيقية، وهناك انماط اخرى هو معيار القدرة على التحول من نشاط اقتصادي الى نشاط اخر. أي الاستثمار في مشاريع انتاجية، تسويقية، وخدمية. اعلاه اضافة الى النمط التقليدي المادي المتمثل بالجانب التجاري والبشري والاعمال التطويرية. وكذلك الاستثمار المنتج وغير المنتج في مشاريع الخدمات (12).

المحددات الرئيسة للاستثمار الزراعي

تعد الاستقرار السياسي والامني من أهم محددات الاستثمار بشكل عام إلا أن هناك محددات عديدة تواجه الاستثمار الزراعي، وتقسم عادة الى خمسة محددات رئيسة، محددات تشريعية، محددات اعلامية، محددات اجرائية وادارية، محددات تمويلية، ومحددات خاصة بالقصور في مستلزمات الانتاج وان الهدف الرئيس من وضع تشريعات وقوانين استثمارية هي لتنظيم الاستثمار، من حيث تحديد الجهات المشرفة على التنفيذ، واجراءات الترخيص للاستثمار. ان تعدد القوانين والقرارات والنصوص وعدم الاستقرار وسرعة تغيرها ، كان سبباً ومحدداً رئيساً للاستثمار، فالقانون يجب ان يكون ثابتاً ولفترة طويلة، ويغطي مختلف الجوانب، وان يخلو من الثغرات، ابتداءً من مرحلة المعاملات الكمركية والاعفاءات على المعدات والالات الخاصة به، مروراً بمرحلة التشغيل والانتاج وتسديد الضرائب، انتهاءً بمرحلة التسويق والعائد وانهاء الاجراءات الفنية والمالية المختلفة. ولكن ذلك لايمنع من وضع تعليمات جديدة ضمن القانون بما يأخذ تطور التجارة والمهارات المتغيرة بنظر الاعتبار.

ويظهر القصور الاعلامي في مجالات عديدة، أهمها، مجال التسويق الزراعي الخاص بالعرض والطلب والاسعار، كذلك في اجهزة الارشاد والتوجيه للمستثمرين، والاجراءات الاستثمارية المتبعة وكيفية الحصول على القروض وطرح العطاءات. حيث لاتتوفر هذه المعلومات في حالة القصور الاعلامي نشرات توضح مجالات الاستثمار، واجراءات التنفيذ، وبذلك يعد الاعلام محدداً مهماً للاستثمار الزراعي.

أما الإجراءات الإدارية فتعد معوقاً في نواحي كثيرة، فهناك عجز في الكوادر المؤهلة في مرحلة الاعداد للمشروع واجراء الدراسات، او في مرحلة التشغيل والانتاج. اضافة الى عدم توفر البيئة الاساس المناسبة (مواصلات، طرق، اتصالات، قوى محركة، مياه، صرف ... الخ)، يعد محدداً رئيساً لعديد من مجالات الاستثمار الزراعي.

اما الجوانب التمويلية فتمثل مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في ثلاثة مصادر اساس، رأس مال الذاتي للمستثمر، القروض من البنوك المتخصصة في الاقراض الزراعي، والمنح والتسهيلات التي تقدمها الدولة. تواجه المشاريع الاستثمارية (غالباً) معوقات في مرحلة التمويل، فتمثل في زيادة او وجود الاجراءات الادارية المعقدة في الحصول على القروض، وهذا يؤدي الى تأخير في صرف القروض، أو في توفير ضماناتها، أو في ارتفاع سعر الفائدة، مما قد يؤدي الى تأخر العمل بالمشروع الاستثماري طبقاً لهذه المعطيات.

أن قصور وعدم توفر مستلزمات الانتاج يهدد المشاريع الاستثمارية بالتوقف، كقصور في توفر الاعلاف، وعدم توفر الاطباء البيطريين والادوية البيطرية والامصال واللقاحات له تأثير سلبي في المشاريع الاستثمارية للانتاج الحيواني والسمكي، وكذلك قصور في الطاقة الكهربائية وعدم انتظام التيار الكهربائي ونقص في الوقود لها ايضاً انعكاسات سلبية للمشاريع. فيما يخص مشاريع في مجال التصنيع الزراعي فان عدم توفر بعض المواد الاولية وقطع الغيار والعبوات والعمالة الفنية المدربة يهدد المصانع بالتوقف. اما في مشاريع استصلاح الاراضي والانتاج النباتي، فالنقص في الالات اللازمة للري والتسوية وحفر الابار، ونقص المبيدات الحشرية والهرومونات النباتية والانواع المحسنة من السلالات النباتية، وعدم توفر العمالة الموسمية اللازمة لاداء العمليات الزراعية المختلفة مثل الاستزراع والحصاد، وقصور في الاسمدة بنوعيها العضوية والكيميائية، وعدم كفاءة اجهزة الارشاد الزراعي، لها تأثيرات سلبية في المشاريع الاستثمارية ومحددة لها.

المناخ والبيئة والاستثمار الزراعي

تواجه الاستثمارات الزراعية تقلبات حادة ، مثل الجفاف والتصحر والفيضانات وهجوم الجراد والاوبئة والامراض وغيرها. حيث تعد هذه من المتغيرات الخارجية، التي لايمكن التوقع او التكهن بحدوثها، وان تأثير الكوارث

- تركز الاستثمار في مجال اكثار زراعة النخيل بيد الدولة ناجم عن ضعف العائد على الاستثمار للمستثمرين.
- غياب ادراج مشاريع انتاج بذور المحاصيل الرئيسة كالحنطة والشعير.
- ترويج الاستثمار في جانب المكننة في المناطق المروية ذات الحيازات القليلة.

النتائج والمناقشة

واقع الاستثمار الزراعي في العراق

تحتل الاستثمارات الزراعية الفعلية في العراق والمبالغ المخصصة للقطاع الزراعي اهمية نسبية، وهي موازية بمثيلاتها في القطاعات الانتاجية الاخرى، ضمن اطار خطة الاستثمارات العامة للحكومة العراقية. يتناسب حجم الاستثمارات المخصصة الفعلية للزراعة مع مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني. فتستهدف هذه التخصيصات خلق نمو متوازن بين القطاعات الاقتصادية كافة. وحددت وزارة الزراعة البدائل الاستثمارية المناسبة للتخصيصات في المشروعات النوعية (الزراعية) في ضوء التوجهات العامة واهداف السياسة الزراعية، خصوصاً عندما يتمتع الانتاج الحيواني او النباتي بميزة نسبية مقارنة بالنشاطات الاخرى كما موضح من الجدول (1).

جدول 1: الخطة الاستثمارية لوزارة الزراعة للمدة 2009/12/31-1/1

المشاريع	المبالغ (مليون دينار)	نسبتها من الاجمالي (%)
النشاط النباتي	22420	20.4
النشاط الحيواني	11000	10
البرامج الوطنية والانمائية	23480	21.3
بحوث الانتاج	4097	3.7
الوقاية والمكافحة	3470	3.2
النشاط الخدمي	20518	18.6
التصحر والغطاء النباتي	16275	14.8
اعالي الفرات	100	0.1
الارشاد الزراعي	8635	7.9
المجموع	110000	%100

المصدر – وزارة الزراعة – تقارير سنوية

لقد بلغ المخصص لعام 2009 للاستثمار (110) مليار دينار. موزعة على مختلف الانشطة الزراعية وحسب أهميتها في السياسة الزراعية، تتركز على الانتاج النباتي والحيواني والبرامج الوطنية الانمائية والانشطة الخدمية ومعالجة التصحر والارشاد الزراعي.

عند مقارنة الخطة الاستثمارية لعام 2009 مع الخطط الاستثمارية للسنوات السابقة (2005-2009) المخصصة للقطاع الزراعي فيتبين ذلك من الجدول (2).

جدول 2: الخطط الاستثمارية لوزارة الزراعة والانجاز للسنوات (2005-2009)

السنة	المخصص السنوي (مليون دينار)	نسبة الانجاز المادي (%)
2005	23386	50
2006	35375	46
2007	58916	68
2008	95490	85
2009	110000	63
مجموع (2005-2009)	323167	

المصدر – وزارة الزراعة – تقارير سنوية

الطبيعية شديد في البيئة الاستثمارية. اما من حيث المتغيرات الاخرى المؤثرة في البيئة الاستثمارية للمشاريع الزراعية، فتتمثل في تغيير السياسات والقرارات الاقتصادية المالية والنقدية، سياسة التجارة الخارجية، السياسات الضريبية والكمركية، وسياسة الدعم. فيما يخص السياسات المالية والنقدية التي تهم الاستثمار بوجه عام، فأن التغيير المستمر لاسعار الصرف يسبب اضطراباً حاداً في كافة العمليات الاستثمارية كافة ويخلق صعوبات جدية امام المشاريع الاستثمارية. وتغيير السياسات الخاصة باستيراد مستلزمات المشاريع الزراعية والسياسة الخاصة بالضرائب والكمارك، يؤدي الى صعوبات في التخطيط وتدني في عائد المشروعات. يؤدي عدم استقرار القرارات والسياسات الى حالة من الاضطراب في كافة المجالات الاقتصادية، ويظهر ذلك واضحاً في المشروعات الزراعية وحيث تزداد المخاطرة.

فرص الاستثمار الزراعي في العراق

اعدت الهيئة العامة للاستثمارات الزراعية في وزارة الزراعة ادناه اهم الفرص الاستثمارية التي يمكن الترويج لها في القطاع الزراعي التي تعطي فرصاً يمكن الاستثمار فيها ضمن بيئة الاستثمار والبنية الاساس والموارد المتاحة وذات الجدوى الاقتصادية وكما يأتي:

1- زراعة وتكثير انتاج النخيل.
2- تصنيع وتصدير التمور.
3- وتعليب المحاصيل الزراعية.
4- حقول ومساكن الدواجن ومعداتها.
5- انتاج بيض تفقيس امهات فروج اللحم.
6- انتاج بيض المائدة.
7- انتاج المكملات العلفية.
8- الادوية واللقاحات والمستلزمات البيطرية.
9- تربية الاسماك المكثفة.
10- الاستزراع السمكي للمسطحات المائية.
11- مشاريع زراعية في الصحراء والواحات الصحراوية.
12- مخازن تجميد وتبريد المحاصيل الزراعية.
13- انتاج تقاوي البطاطا للرتب العليا والبطاطا الاستهلاكية .
14- انتاج الفطر والعرهون.
15- الزراعة المحمية لانتاج الخضراوات والفواكه والازهار.
16- انتاج معدات الري الحديثة وتقاناتها (الرش ، التنقيط).
17- تربية وتحسين وتصدير العجول والاغنام.
18- معامل انتاج الحليب ومشتقات الالبان.
19- معامل تحضير الجلود والاصواف والاحشاء الداخلية.
20- انتاج وتكثير البط البكيني في المسطحات المائية والاهوار للاغراض التصديرية.

رغم ان هذه الحالات قد وضعت من قبل اللجان الفنية في وزارة الزراعة الا انه يمكن ادراج الملاحظات الاتية:

- تميل الفرص الاستثمارية المذكورة آنفاً الى جانب الانتاج الحيواني بصورة واضحة.

نلاحظ تزايداً مستمراً في المبالغ المخصصة للخطط الاستثمارية السنوية، فقد ازداد المبلغ المخصص للخطة الاستثمارية من 23 مليار دينار لعام 2005، الى 35، 58، 95 و110 مليار دينار للسنوات 2006، 2007، 2008 و2009 على التوالي. هذا من جانب ومن جانب اخر نلاحظ ايضاً تزايداً في نسبة الانجاز المادي للخطط الاستثمارية للسنوات المذكورة من 46% لعام 2006، الى 85% عام 2008، 63% لعام 2009. وهذا يعني هنا تطوراً وتحسناً في استغلال واستخدام الاموال المخصصة للمشاريع الزراعية الاستثمارية.

استخدمت الوزارة المبالغ المخصصة في المشاريع الاستثمارية الزراعية للسنوات 2005-2009 بكفاءة، الامر الذي ساهم نسبياً في تطوير وتحسين الانشطة الزراعية المختلفة، الا انه لايكفي لاجراء التطوير الشامل والداعم للانشطة المكملة كافة (الانتاجية، التسويقية، الخدمية) لهذا القطاع الحيوي بشكل كامل، مما ادى الى اعتماد الحكومة العراقية الى تبني مبادرة زراعية. وقد خصصت الحكومة العراقية للمبادرة الزراعية مبالغاً نقدية مقدارها 600، 500، 600 و600 مليار دينار للسنوات 2008، 2009، 2010 و2011 على التوالي، واجمالي المبالغ هي 2300 مليار للسنوات 2008-2011. وزعت مبالغ المبادرة لأربع جهات تنفيذية وهي صناديق الاقراض 48%، وزارة الموارد المائية 37%، وزارة الزراعة 14% وإدارة المبادرة (1%). وخصصت هذه المبالغ لاستثمارها في المشاريع الزراعية كما موضح ذلك في جدول (3).

جدول 3: المبالغ المخصصة في المبادرة الزراعية للحكومة العراقية للمشاريع الزراعية للمدة 2008/8/1-2010/1/1

الصناديق المخصصة	المبالغ (مليون دينار)	نسبتها من الاجمالي (%)
تنمية الثروة الحيوانية	106827	28.4
صغار الفلاحين	81567	21.6
المكننة ومشاريع الري	121784	32.2
تنمية النخيل	21904	5.8
المشاريع الاستراتيجية	40923	10.9
تنمية الاهوار	4123	1.1
المجموع	377128	%100

المصدر – وزارة الزراعة – تقارير سنوية

يلاحظ ان اجمالي المبالغ المخصصة للمبادرة للمشاريع الزراعية قد تجاوز 377 مليار دينار للمدة من 2008/8/1-2010/1/1، والمبلغ المذكور آنفاً يزيد عن اجمالي المبالغ المخصصة للاستثمارات لوزارة الزراعة للسنوات من 2005-2009، وهذا يعني اهتمام الحكومة العراقية الجدي بالقطاع الزراعي، يعد ذلك دافعاً حقيقياً لنمو وتطوير القطاع الزراعي، فتهدف المبادرة الى توزيع المبالغ المخصصة داخل الانشطة الانتاجية والخدمية للقطاع الزراعي. والى تعظيم الناتج الزراعي، ويستهدف ايضاً توظيف الموارد الاقتصادية الزراعية الاخرى وخصوصاً العمل في دولة تتسم بارتفاع عرض العمل الزراعي مقارنة بالطلب عليه. وقد تم توزيع الاستثمارات الزراعية في ستة انشطة رئيسة وهي الانتاج النباتي، الحيواني، المكننة ومشاريع الري، تنمية النخيل والاهوار، والمشاريع الاستراتيجية. يتضح من التوزيع النوعي للاستثمارات الزراعية في خطط الاستثمارات والمبادرة الزراعية المخصصة للقطاع الزراعي، الاهتمام بالبنى الارتكازية اكبر من الاهتمام بالانشطة الانتاجية النباتية والحيوانية، حيث طبيعة الاستثمار في هذه الفقرات عالية مقارنة بالانشطة الاخرى. لذا فان ارتفاعها لايعني عدم الاهتمام بغيرها، كما انه عادة لايقوم النشاط الخاص بالاستثمارات في البنى الاساس، بل في الانتاج الزراعي الفعلي، الذي يضاف الى ماتستثمره الدولة في هذا المجال. مما يتطلب اهتمام الوزارة بشكل أكبر بالانشطة الانتاجية الزراعية مستقبلاً، اذ يعد ذلك دالة في الدخل الزراعي والمزرعي ويعكس ذلك على رخاء اقتصادي للمجتمع الزراعي.

الاتجاهات المستقبلية للاستثمارات الزراعية

يعاني القطاع الزراعي من مشكلات عديدة وخطيرة وتمثل تحديات حقيقية لنمو القطاع منها تدني الانتاجية الزراعية، شحة مياه الزراعة، تدهور البنى التحتية للقطاع الزراعي والتدهور الكمي والنوعي للثروة الزراعية والحيوانية، ومصدر التشريعات الزراعية في توفير البيئة المناسبة لتطوير الزراعة. من هذا المنطلق جاءت الخطة الاستراتيجية لوزارة الزراعة للسنوات (2011-2014) لمعالجة المشكلات ومجابهة تحديات النمو وتطوير القطاع الزراعي. ان هدف وزارة الزراعة المركزي هو تحقيق اعلى نسب لتحقيق الامن الغذائي عن طريق سياسات زراعية تؤدي الى زيادة الانتاج المحلي وصولاً الى الهدف بعيد المدى وهو الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية. وفي أدناه جدول (4) بواقع خطة وزارة الزراعة للسنوات 2011-2014 للاكتفاء الذاتي.

جدول 4: خطة وزارة الزراعة للاكتفاء الذاتي للسنوات من (2011-2014)

المنتج الزراعي	نسبة التغطية (الاكتفاء الذاتي)	
	خط الشروع 2011	عام 2014
محصول الحنطة	41	81
محصول الشلب	15	16
محصول الذرة الصفراء	27	80
محصول الذرة البيضاء	12	15
محصول البطاطا	60	116
محصول الطماطة	48	75
التمور	148	207
اللحوم الحمراء	15	40
اللحوم البيضاء	16	35
الحليب	5	54
بيض المائدة	23	47

المصدر – وزارة الزراعة – تقارير سنوية

تشير مؤشرات الخطة الى أولوية التوسع العمودي، ورفع معدلات الغلة لمختلف المحاصيل ونشر منظومات الري بالرش بنسبة 33%. اضافة الى كثافة استخدام مستلزمات الانتاج الزراعي المختلفة كالأسمدة الكيميائية والبذور المحسنة والمبيدات الكيميائية والأغطية البلاستيكية والى استخدام المكننة الزراعية، وهذا يعني الحاجة الى المزيد من الاستثمارات العامة والمبالغ المخصصة الحالية لاتغطي احتياجات الخطة للسنوات من 2011-2014.

ونستنتج مما سبق:

للاستثمار له مفاهيم عديدة في جوانب وانماط مختلفة ، والاستثمار الزراعي يعطي تصوراً ايجابياً للمستثمر، في زيادة رأس المال العيني الزراعي الصافي الحقيقي، وتحقيق العائد المثمر اذا ماوظفت الاموال بشكل صحيح في الانشطة الزراعية ذات القيمة، بعد الاخذ بنظر الاعتبار كافة المحددات الرئيسة والمعوقات كافة التي تقف امام الاستثمار الزراعي. كما تتركز الاموال السنوية المخصصة للاستثمارات الزراعية العامة في البرامج الوطنية الاتمالية بنسبة 21.3%، وتليها النشاط النباتي نسبة 20.4%، والنشاط الخدمي نسبة 18.6%، والتصحر والغطاء النباتي 14.8%، والنشاط الحيواني نسبة 10%، والارشاد الزراعي نسبة 7.9%. في حين تمثل الانشطة الاخرى بحوث الانتاج، الوقاية والمكافحة، واعالي الفرات بنسب تراوحت بين 0.1-3.7%، وأدى تزايد المبالغ السنوية المخصصة للاستثمارات الزراعية العامة بشكل كبير، من 35 مليار دينار عام 2005 الى 110 مليار دينار عام 2009، بنمو

مقداره 314%. اضافة الى تزايد نسب الانجاز المادي لها. فقد اهتمت الدولة في العراق بالقطاع الزراعي بشكل ملموس وتبنت المبادرة الزراعية الاستثمارية منذ عام 2008 للنهوض بهذا القطاع وخصصت للمبادرة مبالغاً مقدارها 377 مليار دينار، وزعت نسبة 32.2% للمكننة ومشاريع الري، وتليها نسبة 27% لتنمية الثروة الحيوانية، ونسبة 21.6% لقروض صغار الفلاحين، ونسبة 10.9% للمشاريع الاستراتيجية، في حين كانت لتنمية النخيل والاهوار نسب تراوحت بين 1.1-5.8%.

نوصي بضرورة تحديد الانشطة الاستثمارية المناسبة ذات الجدوى الاقتصادية والملائمة للقطاع الزراعي، وعرضها في صورة سلسلة دراسات القيمة المضافة للمشاريع الزراعية، ووضع استراتيجية واضحة على اساس تخطيطي استثماري دقيق ، يعطي اولويات حسب الموارد المتاحة، الذي يسهل الاستثمار ويشجعه، لتم معالجة القصور في البيئة الاستثمارية والبنية الأساس والتعرف على المحددات والمعوقات، يساهم كثيراً في ايجاد السبل الكفيلة لانجاح الاستثمار، والاستمرار في اقامة الندوات والمؤتمرات عن الاستثمار الزراعي بصورة دورية، للتعرف على المشاكل، والمعوقات الخاصة، ووضع التصورات والحلول لها، وتشجيع وتسهيل مساهمة رجال الاعمال والمستثمرين العراقيين والعرب والاجانب في هذه الندوات للتعرف على ارائهم في هذا المجال. كما يتم تأسيس مكتب استشاري خاص للاستثمار الزراعي في وزارة الزراعة، ويكلف المكتب باجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الزراعية الاستثمارية المتاحة، وعرض الفرص الاستثمارية للمستثمرين. اضافة الى تسهيل نشاط الاستثمار وتوجيه المستثمرين باتباع الطرق والاساليب السليمة والصحيحة نحو تبني استثمار مثمر، يحقق المصلحة المشتركة لتطوير وتحسين الانشطة الزراعية المختلفة في العراق، والتأكيد على اجراء دراسة العوائد على الاستثمار في المشاريع المختلفة (اقتصادية، اجتماعية ... وغيرها).

المصادر

1- الحبيب، عبد الرحمن (1961). مبادئ الاقتصاد، ط1، بغداد، ص:80-81.

2- الفيروز ابادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (1965). بصائر ذوي التميز في لطائف الكتاب العزيز، الجزء الثاني، القاهرة، ص:83.

3- الليثي، محمد علي؛ محمد محروس اسماعيل (1970). مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، ص:50.

4- بعلبكي، منير (1973). قاموس المورد، بيروت، ص:479.

5- عبد الرحيم، علي (2002). التسويق الزراعي في العراق، ط1، بغداد، ص:30.

6- عبد السلام، طه احمد (1991). الاستثمارات العربية في سوق الاوراق المالية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 1991، ص:10.

7- كبة، ابراهيم (1973). دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، بغداد، ص:576.

8- فهمي، سعيد احمد محمد (2006). مدخل في الاستثمار وأدواته في سوق المال، ط1، بغداد، ص:11-12.

9- مصطفى، سعد عبد الله (1998). تحويل رأس المال الجامد لدى القطاع الزراعي الى رأس مال زراعي، الزراعة العربية، الامانة العامة للاتحاد العربي للعاملين في الزراعة، العراق، بغداد، ص:3.

10- مصطفى، سعد عبد الله وعبد الكريم منهل (2002). التسويق الزراعي في العراق، ط1، بغداد، ص:30.

11- مصطفى، سعد عبد الله ومحمد عبد الكريم منهل (2004). نظم التسويق للتجهيزات الزراعية في العراق، ط1، بغداد، ص:15-20.

12- Mustafa, S. A. (2001). Agriculture in Iraq in the Embargo, Iraq, Baghdad, p:2.

PUBLIC AGRICULTURE INVESTMENT IN IRAQ AND ITS FUTURE DIRECTIONS

S. A. Mustafa A. N. Al-Hakim

ABSTRACT

Iraqi agriculture policy has given an interest for development in order to raise the agricultural sector forward to increase the production and improve it. There was an important role of the agriculture investments in implanting these policies. These policies included an, annual allocation for agricultural sector, of 35 billion ID in 2005, increased to 110 billion ID in 2009, with growth ratio of 314%.

Iraqi government role was positive in supporting these investments, and adopting agriculture initiative since 2008 with allocated about 377 billion ID. Public directions for Iraqi agriculture investments concentrate on plants, livestock's, machineries and irrigation projects as well as loans. All these investments to support the production and infrastructure have contributed. Relatively in supporting the agricultural production as well as the infrasture. It should be concentrated in the future on the actual agricultural production.

Ministry of Agric., Baghdad, Iraq.